

أولا : تعريف بالمخدرات :

1-المخدرات:

أ. المفهوم اللغوي للمخدرات: ان أصل كلمة مخدرات في اللغة العربية من الفعل خدر، وتعني الستر ويقال جارية مخدرة اذا لزمتم الخدر أي استتريت ومن هنا استعملت كلمة مخدرات على أساس أنها مواد تستر العقل وتغيبه.

والخدر: الظلمة، والخدرة: الظلمة الشديدة، مخدّرات: جمع مخدّر، خدور وأخداز، وأخادير.

ب. الاصطلاح العام:

كل مادة مسكرة أو مفرطة طبيعية أو مستحضرة كيميائيا من شأنها أن تزيل العقل جزئيا أو كلياً، وتناولها يؤدي الى الإدمان، بما ينتج عنه تسمم في الجهاز العصبي، فتضر الفرد والمجتمع، ويحظر تناولها أو زراعتها، أو صنعها إ لى أغراض يحددها القانون، وبما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية.

ج. التعريف الاجتماعي:

وهي كل مادة طبيعية أو صناعية أو كيميائية تؤدي خواصها لتكون ظاهرة الاحتمال والتعود والادمان وتؤدي لحالة من الهدوء والنوم والاسترخاء أو النشاط والانتباه والهلوسة، ويؤدي الامتناع عنها ظهور أعراض مرضية نفسية وجسمية خطيرة على الفرد والمجتمع.

كما تعرف أيضا بأنها تلك المواد التي تؤدي بمتعاطيها ومتداوليها الى السلوك الجانح وهي أيضا حسب المتخصصين الاجتماعيين تلك المواد المذهبة للعقل فيأتي مستعملها سلوكا منحرفا.

د. المفهوم القانوني:

هي مجموعة من المواد التي تسبب الادمان وترهق الجهاز العصبي ويحضر تداولها أو زراعتها أو صنعها الى أغراض يحددها القانون وال تستعمل الا بواسطة من يرخص له بذلك. وقد ورد في المادة 02 من القانون الجزائري المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها أن " المخدر كل مادة اصطناعية من المواد الواردة في الجدولين الاول والثاني من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات سنة 1961 بصيغتها المعدلة بموجب بروتوكول 1972"

هـ. تعريف الاتفاقيات الدولية للمخدرات:

أجمعت الاتفاقيات الدولية على تعريف المخدرات بأنها جميع مواد التخدير الطبيعية والصناعية الخاضعة للرقابة الدولية وفقا للتفاقية سنة 1961م وهي ما تعرف بالاتفاقية الوحيدة وهي ما أكدته اتفاقية المواد النفسية سنة 1971 م.

و. التعريف الطبي:

المخدرات تعني تلك المواد الطبيعية والمحضرة الكفيلة بإحداث تغيير في النشاط الذهني ذات التأثير السيكولوجي والفيزيولوجي، وهي صنفين: المخدرات المباحة وهي عموما أدوية المتوفرة لدى الصيدليات أغراض طبية، والمخدرات المحظورة وهي اما نبات طبيعي كالحشيش أو القنب الهندي، أو محضرة كالكيف المعالج، وهي تستعمل ل لادمان قصد التغيير في النشاط الطبيعي للذهن.⁽⁵⁾

هي كل مادة سواء كانت نباتية أو كيميائية أو مركبة ذات خواص معينة تؤثر على متعاطيها وتجعله مدمنًا لا اراديا عليها باستثناء تعاطيها أغراض العلاج من بعض الامراض وحسب الاشراف الطبي وتشكل ضررا على المتعاطي سواء كان نفسيا أو صحيا أو اجتماعيا.

يرى عبد الرحمن شعبان عطيات أن المخدر عبارة عن مادة طبيعية أو مصنعة ذات خواص بيوكيميائية تتميز بقدرتها على التأثير على المجموعة العصبية الدماغية المر الذي يؤدي الى اضطرابات جسمية وعقلية ونفسية لدى متعاطيها، وتشمل المخدرات أفيون ومشتقاته من مورفين وهيروين وغيرها، وتخضع هذه المواد للرقابة الدولية.

2- مفهوم المخدر:

المخدر هو أية مادة كيميائية تعمل عند تناولها وبكميات قليلة على إحداث واحد أو أكثر من التغيرات التالية:

- التأثير على حالة الشخص الفسيولوجية، بما في ذلك مستوى النشاط، الوعي، التوازن
 - التأثير على أحاسيس الواردة للمخ
 - التأثير على مستوى الإدراك والقدرة على تحليل المثيرات الواردة أو تغييرها
 - تغيير حالة الشخص المزاجية.
- كما يعرف المخدر بأنه: مادة طبيعية أو مصنعة تفعل في جسم الإنسان وتؤثر عليه فتغير إحساساته، وتصرفاته وبعض وظائفه وينتج عن تكرار استعمال هذه المادة نتائج خطيرة على الصحة الجسدية والعقلية وتأثير مؤذ على البيئة والمجتمع.

3- المواد النفسية المخدرات

هي مواد طبيعية أو مصنعة تؤثر على الجهاز العصبي المركزي، وتؤثر على النشاط العقلي لدى متعاطيه.

وهي المواد المحدثة لالاعتماد (الإدمان) طبيعية كانت أو مصنعة. وتشمل هذه المواد (الكحوليات وأمفيتامينات، والباربيتورات، القنب، الماريغوانا، والكيف، الحشيش، والكوكايين، والمهلوسات.... الخ)

ويستخدم اليوم مصطلح المواد النفسية بدال من المخدر. والمقصود بالمخدر في هذا المقياس هو المواد المحرم استخدامها إل أغراض طبية أو علمية.

-3- الإدمان (الاعتماد)

الإدمان هو حالة تسمم دوري أو مزمن يصاب به مدمن المخدرات بأنواعها المختلفة مع وجود رغبة شديدة وقهرية لزيادة الجرعة المتعاطاة من المخدر أو العقار من يوم آخر وظهور أعراض الحرمان في حالة التوقف عن تعاطي المخدر أو العقار. ويرتبط بالإدمان عدة مفاهيم والتي منها مفهوم التعود، ومفهوم الاعتماد، ومنذ عام 1964 أصدرت منظمة الصحة العالمية تعميماً استبدل فيه كلمة الإدمان لكلمة أخرى وهي الاعتماد على المخدرات. كما أننا يجب أن نفرق بين الإدمان والتعود لكي نطلق اسم المدمن على أي إنسان لا بد أن تتوفر

فيه الشروط التالية:

- * الزيادة المستمرة في كمية العقار، (أي أنه إذا بدأ بقرص أو بقرصين فبعد شهر يأخذ أربعة أقراص وبعد ثلاثة أشهر يتناول عشرة أقراص.... وهكذا)
- * الاعتماد التام نفسياً وجسدياً على هذا العقار وال بديل عنه، وتصبح حاجة الفرد إلى العقار ملحة قهرية وأهم من الطعام والشراب.
- * التدهور الاجتماعي، لأن المدمن لا يمانع من اللجوء إلى أي وسيلة للحصول على العقار، من الكذب إلى السرقة.... مما يؤثر تأثيراً واضحاً على عمله وحياته الزوجية والاجتماعية.
- * من أهم أعراض الإدمان، الأعراض الجانبية الشديدة عند التوقف عن أخذ العقار، أو الامتناع عنه كمحاولة للعلاج، فهنا يشعر المريض بأعراض شديدة من آلام في الجسم إلى عرق غزير، اسهال، سرعة ضربات القلب... الخ
- أما المتعود فهو يأخذ العقار بنفس الجرعة يومية ولا يزيدها بل أحياناً ينسى أخذها دون حدوث أي أعراض جانبية.

-4- مفهوم المدمن:

وهو الشخص الذي يتعود على تعاطي عقار معين مثل الكحول أو المخدرات، وفي حالة توقف تعاطيه يشعر بحالة من الاضطراب النفسي والجسمي، حتى يتناول جرعة من المادة التي تعود عليها.

11- الأعراض الانسحابية: أعراض المنع (Withdrawal Syndromes)

هي مجموعة من الاستجابات الجسمية والنفسية الناجمة عن منع أو امتناع الفرد عن تعاطي المواد المخدرة بعد ادمانها. وتتباين الأعراض الانسحابية فيما يتعلق ببداية ظهورها على المدمن، حسب نوع المخدر، بالإضافة الى عوامل أخرى، الى أنها تتراوح بين 6 - 69 ساعة. وتعرف حدة الشتيق من خالل القلق واضطراب النوم. وتتكون الأعراض الانسحابية من الآتي:

زيادة في ضربات القلب، رعشة جلدية وفي العضلات والأطراف وعادة تحدث في الصباح، الغثيان والتقيؤ، الاسهال، التعرق، قلة في النوم، رشح النفس، فقدان شهية الاكل، الهوس في بعض الحالات.

وان كانت المخدرات جميعها تشترك في بعض أعراض الحرمان، ال أنه لكل مخدر أعراض تميزه عن المخدر الآخر، فأعراض الحرمان من الهيروين مثال تختلف عن أعراض الحرمان من الكوكائين أو الكحول.

—

ثانياً: أهم تصنيفات المخدرات :

اختلف الباحثون في إيجاد تصنيف موحد للمواد المخدرة نظراً لاختلاف آثارها، ووجود أنواع كثيرة من المخدرات وتطورها السريع، بالإضافة الى الفروق في الاستجابات الانسانية للعقاقير المخدرة، لهذا ارتأى بعض الباحثين ضرورة تصنيفها حتى يسهل على المختصين التعامل معها، لهذه الأسباب ظهرت عدة تصنيفات، وقد اعتمد في ذلك على معايير متنوعة، فمنهم من صنفها وفق اللون، كذلك وفق تأثير المخدر بصفة عامة، والمجموعة الفارماكولوجية^(*) التي ينتمي اليها، ومفعوله على الجهاز العصبي وخطورته، كما تم تصنيفها أيضاً وفق المصدر أو المنشأ، ووفق الطار القانوني الذي يحكم نوع المخدر _ محظورة او الغير محظورة _ والى غير ذلك من التصنيفات. ومن خالصة مجموعة من المراجع المتخصصة بالمخدرات نعرض بشكل مختصر بعض التصنيفات أنواع المخدرات باعتبارها أكثر شيوعاً لدى الباحثين في هذا المجال.

1- تصنيف المخدرات حسب المصدر:

ونجد وفقاً لهذا المعيار (التصنيف) المخدرات الطبيعية والتصنيعية والتخليقية.

- المخدرات الطبيعية : Naturelles Drogues وهي مخدرات توجد بشكلها الطبيعي، دون أن تدخل عليها أي تغيرات كيميائية وهي ذات أصل نباتي، وأهمها الحشيش والكوكا والقات .
- المخدرات التصنيعية : Synthétiser Drogues وهي المخدرات التي تصنع من

نتاج المخدرات الطبيعية ومنها المورفين والهيريون اللذان يستخلصان من أفيون، والكوكايين الذي يستخرج من نبات الكوكا -المخدرات التخليقية: وهي المخدرات التي يتم تخليقها وصناعتها داخل المعامل، انطالقا من مركبات كيميائية، وال تستخرج من المخدرات الطبيعية، ولها تأثير مختلف فمنها ما هو منبه للجهاز العصبي، ومنها ما له تأثير مهبط، ومنها ما له أثر تنشيطي ومن هذه المخدرات الأمفيتامينات.

2- تصنيف المخدرات حسب مبدأ التأثير:

تختلف المخدرات من حيث تأثيرها على النشاط العقلي والنفسي، فتتقسم حسب هذا المعيار إلى مخدرات منشطة ومخدرات مسكنة.

- المخدرات المنشطة : وهي مخدرات لها تأثير على الجهاز العصبي والحالة النفسية خاصة في حالات الإحباط والكتئاب، وأهمها الكوكايين البنزدرين والمسكالين.

-علم الأدوية بالإنجليزية: (Pharmacology) هو علم دراسة المركبات الكيميائية ذات التأثير العلاجي

- **المخدرات المسكنة :** تؤدي هذه المخدرات إلى الركود والخمول نتيجة لكونها تبطئ من النشاط الذهني لمتعاطيها . وتنقسم هذه المخدرات المسكنة إلى نوعين:

* **مخدرات مسكنة أفيونية:** وهي التي تتكون من أفيون ومشتقاته كالمورفين والهيروين، وتشمل كل المستحضرات الطبية التي تدخل في تركيبها مادة أفيون.

* **مخدرات مسكنة غير أفيونية:** لها نفس تأثير النوع الأول، إلّا أنها ال عالقة لها بأفيون فهو ال يدخل في تركيبها.

3- تصنيف المخدرات حسب لون المخدر:

- مخدرات بيضاء: ويشمل على المورفين، الهيروين، الكوكايين.

- مخدرات سوداء: ويشمل على الحشيش، أفيون.

إلّا أن هذا التقسيم غير دقيق، إذ أن لون المخدرات يتأثر بدرجة نقائها ومناطق إنتاجها، وطرق حفظها.

III) أنواع تعاطي المخدرات :

ليس كل متعاطي للمخدرات في بعض المناسبات أو للتجريب مدمن عليها، من هذا المنطلق فقد تم إدخال المتعاطين للمخدرات في ثلاثة فئات وهي:

1- التعاطي التجريبي أو الاستكشافي **Experimental Usage :**

يعبر التعاطي التجريبي عن وضعية يتعاطى فيها الشخص المخدرات من مرة إلى ثلاثة مرات في حياته، دوافعه غالبا ما تكون فضولية، الاستكشاف أحوالها. ويعتبر الإشهار القصدي أو غير القصدي، من طرف الأصدقاء، وفي بعض الأحيان وسائل الإعلام أحد العوامل التي تدفع بالشباب لتعاطي المخدرات.

2- التعاطي العرضي أو الظرفي: **occasionnel Usage :**

يعني أن الشخص يتعاطي المخدرات من وقت لآخر، وقد ال يزيد على مرة أو مرتين في الشهر، فال يشعر بتبعية نحوه، وال يتعاطاه إلّا في حالة توفرها بسهولة، ويكون تعاطي المخدر عادة، عفويا أكثر منه مدبرا، وقد يستمر في التعاطي إذا ما توفرت بعض العوامل النفسية الاجتماعية.

3- التعاطي المنتظم : **Usage Regulier**

يعتبر هذا المستوى مرحلة متقدمة عن المرحلتين السابقتين في تعلق المتعاطي

بالمخدرات، ويقصد به التعاطي المتواصل والمنتظم للمخدرات، ويرتبط وصول المتعاطي

لهذه المرحلة بالعوامل النفسية مثل الكئئاب والقلق واليأس والإحباط أكثر من ارتباطه بالعوامل الخارجية مثل وسائل العالم وتأثير الأصدقاء.

4- التعاطي الكثيف أو القهري: Dépendance Pharmaco

إن أهم ما يميز التعاطي الكثيف أو القهري هو التعاطي اليومي، كما قد يتمثل في تناول مقادير كبيرة لمدة أيام، فالمدمن هو أي فرد يستخدم العقاقير استخداما قهريا، بحيث يضر بصحته، كما تفقده القدرة على ضبط النفس بالنسبة لإدمانه. تعتبر درجة سيطرة المخدر على حياة الفرد العامل المركزي في التعاطي القهري، ويكون الفرد تابعا نفسيا، وفي بعض الأحيان جسديا للمخدر، وقد تظهر مشكلات صعوبة التوافق مع الحياة الاجتماعية، وتبدأ علاقاته تسوء مع أسرته، وأصدقائه والمحيطين به.

IV) أنواع تعاطي المخدرات:

المخدرات أنواع عديدة وفي كل بضع سنوات يكتشف مخدر أو عقار جديد أو يصنع كيميائيا ويبقى من الصعب تحديد أنواع المخدرات تحديدا دقيقا، ورغم تداخل العوامل في تحديد خواص المخدرات وطبيعتها إل أنه أصبحنا في حكم المتفق عليه بين الباحثين في موضوع المخدرات وعلماء تصنيع العقاقير الطبية، والفسيولوجيا، والطب النفسي أن نتحدث عن المخدرات تحت الأنواع الآتية:

1- المسكنات: لقد قسم المختصون المخدرات المسكنة إلى نوعين:

1-1- المسكنات الأفيونية: وجميع هذه المخدرات مهبطة للجهاز العصبي وتشمل كل من:

أ/ الأفيون: (**Opium**) نبات الخشخاش: يستخرج الأفيون من نبات الخشخاش، وهو سائل لبنى مجفف ناتج عن تجريح ثمرات نبات الخشخاش، فهو عصارة لبنية بيضاء يتحول لونها إلى بني غامض، مرة المذاق ولها رائحة نفاذة.⁽¹⁾

وقد استخدم في العمليات الجراحية البدائية، واستعمل كقاتل للألم ومنوم ومسكن ومهدئ، ومن صورهِ أفيون الخام، وأفيون المستحضر، وأفيون المحبب، والأفيون السائل وأفيون البودرة والأفيون السائل.⁽²⁾ ب/ مشتقات الأفيون: وأهمها:

ب-1 الهيروين:

يستخرج الهيروين من نبات الخشخاش من السنبلة أو الثمرة، وهو مادة لزجة بيضاء

تتحول الى لون داكن قليل عندما تجف، ويستخدم الهيروين عن طريق الحقن تحت الجلد أو

الحقن الوريدي، أو البلع بواسطة

الفم، عندما يكون على هيئة أقراص صغيرة الحجم أو الشم عندما يكون على شكل مسحوق. ويعتبر الهيروين أخطر أنواع المخدرات لكونه يسبب الكثير من الأمراض الجسمية والنفسية، كما أنه أكثر أنواع المخدرات إحداثاً للإدمان، كما يصعب على المدمن الإقلاع عنه، كما أن زيادة تعاطي الهيروين يؤثر على الجهاز العصبي، حتى يصل في النهاية إلى الجرعة القاتلة التي تؤدي إلى وفاة بعض المدمنين فجأة، أو يكون السبب المباشر لكثير من الأمراض.

ب/2 المورفين: Morphine

يستخلص من الأفيون الخام بعد استخالسه من رؤوس نبات الخشخاش ويتم استهلاكه في شكل حقن تحت الجلد، وهو المادة الأكثر فعالية في الأفيون. والمقادير الطبية الصغيرة من المورفين تحدث في بداية المر تهيجا ثم نعاسا ثم نوما ويكون النبض بطيئا وعند زيادة المقادير يحدث التسمم الحاد بالمورفين ومن آثاره الشعور بالجفاف والصابا بالمسالك.

ب/3 الكودائين: Codeien

وهو مادة مستخلصة صناعيا من الأفيون الطبيعي، وللكودايين عشر تأثير الأفيون إذا تساوت الكميات، والكودايين كثير الاستخدام في الصناعات الدوائية خاصة أدوية السعال وهو قابل إساءة الاستعمال، وهو كذلك من المواد المهبطة للجهاز العصبي المركزي.

1-2 المسكنات غير الأفيونية:

وتشمل هذه المجموعة من المخدرات مايلي:

أ- مركبات حامض الباربيتوريك (الباربيتورات) Barbituriques :

تعتبر الباربيتورات مجموعة مخدرة منومة مشتقة من حامض الباربيتوريك، وتستخدم هذه المادة مع اختالف تحضيرها على نطاق واسع في علاج الكثير من الاضطرابات التي تحتاج إلى التسكين والنوم، وتوصف هذه المجموعة طبيا في حالات الاضطراب العصبي والقلق النفعاى ورد فعل الجسم للمنبهات الخارجية وكذلك التوترات النفعاىة.

وطرق تعاطي الباربيتورت تتم عن طريق البلع أو تذاب في الماء أو في الكحول أو في الحقن بالوريد. ويصاب متعاطي الباربيتورات بنوع من الاعتماد الجسمي، مما يجعل أعراض الحرمان تظهر إذا انقطع

الفرد عن تعاطي الجرعة الكافية من العقار، وترتبط أعراض الحرمان بكمية العقار ومدة التعاطي ونوع العقار، والعراض شديدة وقاتلة إذا لم تعالج في مكان متخصص أما التسمم بالباربيتورات فيؤدي للموت، حيث تبدأ آثارها بالتسكين ثم النوم ثم التخدير الكامل فالغماء ثم الموت.

ب- مستحضرات البروميدات (مسكنات ومنومات):

ويؤدي استعمال هذه المستحضرات أو العقاقير الى هبوط في الجهاز العصبي المركزي مما ينتج عنه التسكين والنوم، ولهذه المستحضرات نفس أعراض الحرمان والتسمم التي عن الباربيتورات ال في تركيبها الكيميائي.

وتشمل مستحضرات البروميدات المواد التالية: الكوال هيدرانيا، البارالدئيد، والمقابريلون، والتكلرفينول، والمتاكوالون، وأدوية المضادة للقلق والاضطراب. ج- الكحول (الخمر):

وتشمل الخمر بمختلف انواعها، والمسكرات هي اشربة التي تحتوي على كمية من الكحول، وهناك بعض النبذة التي يضاف اليها بعض الكحول حتى تزداد درجة اسكارها، وهناك من المشروبات أنواع مخمرة تحوي نسبة عالية من الكحول تصل الى 60% وهي أشد أنواع الكحوليات...ولكي يحدث الدمان على الكحول فال بد من توافر ثالث شروط وهي:

- الاعتماد الجسمي على الكحول.

- الاحتمال الكحولي وهو زيادة كمية الكحول بعد مدة من التعاطي.

- ظهور أعراض الحرمان في حالة النقطاع عن التعاطي أو الشراب.

2- المخدرات المنبهة (المنشطات):

المنبهات عكس المثبطات، حيث إن المنبهات تؤدي إلى زيادة وظائف الجهاز العصبي

المركزي ما ينتج عنه سرعة، أو زيادة في بعض وظائف الجسم الأخرى، فتؤدي إلى السهر

والنشاط الزائد، واشتداد

العضلات وسرعة في الكالم والحركة، مع زيادة في التنفس وارتفاع في ضغط الدم.⁽¹⁾ وتشمل المخدرات المنشطة على مجموعتين:

2-1 مجموعة المواد المنشطة الطبيعية: وتشمل على:

2-1-1 الكوكايين:

هو عبارة عن مسحوق أبيض بلوري كثلج، يستعمل للحصول على النشوة والرتياح، والشعور برضا والثقة بالنفس، وكذلك لزيادة قدرة أداء لدى متعاطيه لما يمنحه من إمكانية لبذل مزيد من الطاقة. ويؤدي تكرار تعاطيه إلى نقص الوزن، وزيادة القلق والتوتر، وإلى تغيرات فسيولوجية كتقلص أوعية الدموية وتوسع حدقة العين، ويتم تعاطيه عن طريق الشم، أو عن طريق الحقن تحت الجلد وقد يحول إلى مشروب.⁽²⁾

2-1-2 القات:

أدرجت منظمة الصحة العالمية القات ضمن المواد المخدرة وهو عبارة عن شجيرات دائمة الخضرة، موطنها الصلي الحبشة، وقد نقلها الحباش الى اليمن عند احتلالهم لها في القرن السادس ميلادي، وانتشرت زراعته في الجنوب العربي حيث أصبح المواطن اليمني أسير أوراقها الالمة يمال بها فمه ي مضغها في كل مكان مضغاً بطيئاً يتم معه استخالص عصارة النبات المرة القلوية وارتشافها مع الماء بلذة زائدة.⁽³⁾

ويؤثر القات على الجهاز العضوي لمتعاطيه فيؤدي إلى سرعة ضربات القلب وزيادة ضغط الدم وارتفاع حرارة الجسم وافراز كمية من العرق، ويؤدي إلى اضطرابات هضمية ومعدية، وإلى اضطرابات نفسية مثل: أرق، والوهن، التبلد الفكري، مع حدة في المزاج، وكثرة الحزان.⁽⁴⁾

2-2 مجموعة المواد المنشطة غير الطبيعية (المصنعة):

وهي عبارة عن عقاقير إذا أعطيت للإنسان بالمقادير المسموح بها طبيياً، أدت إلى تنشيط عملية التنفس وتنظيمها، بالإضافة إلى تنشيط وتقوية القلب وتنظيم ضرباته، كما تؤدي إلى تنبيه الجهاز العصبي المركزي وتستعمل لزيادة اليقظة ولتفادي النوم ومفعولها يؤدي إلى فقدان الشهية.

2-2-1 المفيتامينات:

وتعرف كذلك باسم البنزدرين ومشتقاته، وهي مجموعة من المركبات المنشطة التي تشيد

كيميائياً ويؤدي استعمالها إلى إثارة مراكز الجهاز العصبي المركزي، وهي تؤثر سلباً على

الشهية وتستعمل بدرجة كبيرة في

معالجة السمّة، ويسبب استعمال الجرعات الكبيرة فرط إثارة العصاب وحدوث أعراض شبيهة بأعراض جنون العظمة وانفصام الشخصية. كما يؤدي الاستعمال إلى حدوث حالة من التوهم حيث يشعر المدمن أن حشرات تتحرك تحت جلده، كما يشعر بالتنميل المستمر، وتشمل الأعراض الناجمة عن القلق، الشعور بالقلق والكتئاب الشديد الذي قد يؤدي إلى الانتحار، والرهاق الشديد والنوم المستمر.

3- المهلوسات:

هي المواد التي تؤدي إلى عدم اتزان في العقل، فتحدث تصورات وتخيلات وأحالم وهالوس بصرية أو سمعية أو شمّية أو جميعها.⁽²⁾ وبعض هذه المواد المهلوسة طبيعي وبعضها الآخر صناعي وهي ليست عقاقير طبية غير أن البعض منها قد استعمل في بعض الأبحاث الطبية. وتضم فئة المهلوسات عددا من المواد النفسية ذات التراكيب الكيميائية المختلفة، نذكر من بينها عقار L.S.D " والمسكالين mescaline والتربين atropine، والسكوبولامين scopolamine، والفنسايكليدين phencyclidine، والقتب.

4- المذيبات الطيارة:

يعتبر استنشاق المواد الطيارة أحد جوانب مشكلة تعاطي المواد النفسية والاعتماد عليها، وتشترك المواد المصنفة تحت هذه الفئة في سرعة تحولها إلى أبخرة متطايرة وفي كونها تحدث درجة من التسمم عند استنشاقها، ومن أكثر هذه المواد انتشار الهيدروكربونات الطيارة وهذه توجد في مذيبيات الطلاء وفي أنواع الأصماغ أو الغراء وأشهر مفرداتها: التولوين toluene والتاريكلورواثيلين trichloroethylene والبنزين benzene، وتوجد مفردات أخرى (تباع جاهزة في الأسواق الاستخدامات متنوعة)، وربما كان أكثرها ذيوعا بعض المواد المزيّلة للبقع في الملابس والمفروشات والسيّتون المعروف باستخدامه في إزالة طلاء الأظافر وأنواع اليرسول التي يكثر استخدامها في المنازل ضد الذباب وبعض الحشرات الطيارة.⁽⁵⁾

V) خصائص الإدمان على المخدرات :

- يتناول أناس ذوو خصائص نفسية محددة أنواعا من المخدرات ولمرات معدودة على سبيل التجربة وحب الاستطلاع، ويكررها آخرون لمرات ومرات وفق مجالستهم لزملاء ومعارف يتناولونها في لقاءاتهم الخاصة، بينما يستمر البعض في تناولها بصفة شبه مستمرة.
- كما أن هناك من يصل إلى حالة الاعتماد الجسدي على المخدر بعد تناوله تلك المادة لمرات قليلة بينما ال يصلها شخص آخر رغم تناوله المخدرة لفترة أطول وعدد مرات أكثر بحيث ال تظهر عليه أي أعراض انسحابية عند تركها.
- الإدمان كصفة لتناول المخدرات ال يمكن إطلاقه على أي من أولئك المتناولين إل بعد أن يمر الواحد منهم في مرحلة الاعتماد النفسي والعضوي، وهي المرحلة التي تتميز بأعراض (الكلينيكية) (السريية) (الآتية):
- عدم استطاعة المدمن التخلي عن تناول المادة المخدرة لساعات أو أيام. أي وجود دافع داخلي قهري لتناولها.
 - الميل المستمر إلى زيادة جرعة تلك المادة المخدرة.
 - ظهور بعض الآثار النفسية أو المضاعفات عند التوقف عن تناول المادة المخدرة مثل: القلق والتوتر. الاكتئاب، قلة التركيز، عدم الارتياح.
 - ظهور بعض المضاعفات العضوية الجسمية عند التوقف عن تناول مثل: الصداع، الارتجاف في أطراف العليا والسفلى والوجه واللسان، التعرق، الإغماء أحيانا، تدهور تدريجي في السمات الشخصية ووظائفها يشمل على أغلب: العامل العضوية، الجوانب الذهنية، السلوك، الصحة وأساليب التعامل.
 - الأعراض المذكورة أنفا واستجابة الجسم للإدمان تختلف في الشدة والنوع تبعا للمادة المخدرة ووفرته تناولها.

الأسباب والعوامل التي تؤدي بالفرد الى تعاطي المخدرات :

يرى الكثير من العلماء والمتخصصين والباحثين في مجال المخدرات أن العوامل التي تؤدي إلى التعاطي تختلف بين أن وآخر في المجتمع الواحد، وبين مجتمع وآخر في الآن نفسه، فالعوامل التي كانت تدفع إلى تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية في الماضي، ليست هي نفسها التي تؤدي إلى التعاطي في الوقت الراهن، بحكم اختلاف الشروط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لحياة الناس، فتعاطي المخدرات بقي لفترة طويلة من الزمن خارج إطار التشريع الجنائي للدولة، ولم تظهر التشريعات التي تمنع استخدامه إل في الفترات الأخيرة التي اقترنت مع ظهور المخدرات غير الطبيعية، ذات التأثير البليغ في حياة الإنسان، وبعد أن

أصبح استخدامها أبعاد اقتصادية وسياسية متنوعة، ولهذا فإن العوامل التي ساعدت على التعاطي في الماضي تختلف عام هي عليه اليوم.¹⁾ كما أن العوامل يمكن أن تختلف أيضا بين المجتمعات المتعددة في الوقت الواحد، ويمكن التمييز في هذا الصدد بين مجموعة من العوامل نذكر منها ما يأتي:

وقد يلجأ الفرد الى تعاطي المخدرات لأسباب الآتية:

1/العوامل المساعدة التي تتعلق بالمخدرات المستعملة:

أ- تركيب المخدرات وخواصها الكيميائية:

تختلف المواد والعقاقير المخدرة بأنواعها المختلفة من حيث التركيب والخواص الكيميائية والمخدر أقوى في التركيب والخواص الكيميائية يسهل الإدمان عليه عند التعاطي المتكرر فمثال يسهل الإدمان على مخدر الهيروين وذلك لقوة تركيبه وخواصه الكيميائية بينما يحتاج متعاطي الحشيش والكحول لوقت أطول لدخول مرحلة الإدمان.

ب- طريقة استعمال وتعاطي المخدر:

طريقة التعاطي مثل تعاطي المخدرات بالفم أو الشم فإنه يسهل الإدمان عليها، بينما يقلل استخدامها بطريق الحقن من فرض الإدمان يضاف الى ذلك مرات التعاطي، فالتعاطي المستمر واليومي يزيد من فرص الإدمان بخالف الاستخدام المؤقت والذي يحدث في المناسبات كأعياد وأفراح وغيرها فإنه يقلل من فرص الإدمان.

ج- توفر المخدرات وسهولة الحصول عليها:

يعد وجود المادة المخدرة ركناً أساسياً من أركان عملية التعاطي، إذ ال يستطيع الفرد ممارسة الإدمان على تعاطي سلعة هي بأساس غير موجودة والتي ال يعرف عنها شيئاً، الأمر الذي يجعل مكافحة وجود المخدرات كسلعة متداولة بين الناس شرطاً أساسياً من شروط مكافحة ظاهرة التعاطي والحد من انتشارها في الوسط الاجتماعي.

ان من بين الأسباب الخاصة التي أدت الى انتشار المخدرات في المجتمع الجزائري سهولة الحصول عليها سواء كان بالطرق غير القانونية كالتهرب القانونية كالمشروبات الكحولية، كما أن القائمة المتواجدة اليوم لدى الصيدلة والخاصة بأدوية المتعلقة بأمراض العقلية غير مفعلة، حيث يتم بيع هذه أصناف من الدواء دون معايير خاصة واجراءات احترازية، وهو ما يجعل البعض يعمل على تحويلها عن المسار الذي وجدت أجله، ويستغلها كمخدرات عبر استهلاكها مباشرة أو مزجها بأدوية أخرى، ومثال على هذه الأدوية تناول “ ليريكال ”

و” البريجابالين ” ، كما أن قانون الصحة ال يصنفها ضمن الأدوية المهلوسة الممنوعة، وتتداول هذه الدوية بشكل كبير عند فئة الشباب والمراهقين وبتسميات مختلفة كالصاروخ، و الطاكسي الخ...

د- نظرة المجتمع للمادة المخدرة:

تعد نظرة المجتمع إلى المادة المخدرة عاملاً أساسياً من عوامل انتشار المخدر، فتعاطي الكحول في الثقافات غير الإسلامية يعد مقبوال، ولهذا ينتشر تعاطيه بكثرة، بينما ينظر المجتمع الإسلامي إلى تعاطي الكحول على أنه خروج عن الشريعة، وخروج عما هو مألوف في الحياة الاجتماعية، ومن الطبيعي أن تأتي درجة انتشار تعاطي الكحول منخفضة بالموازنة مع ما هي عليه في المجتمعات الأخرى. وقد بقي تعاطي

المخدرات حتى بدايات القرن العشرين مقبوال في الكثير من المجتمعات الأمر الذي كان يساعد في انتشاره على نطاق واسع.

مثال ال يكون هناك حرج أبدا من التجار بالخمير وشربه في المجتمعات الغربية، لذلك يكون احتمال الإدمان عليه كبيرا، على عكس المجتمعات المسلمة التي يحرم فيها الدين شرب الخمير وبيعها ويمقت المجتمع كل من له علاقة به، وهذا ينقص احتمالت الإدمان.

2/ العوامل الذاتية:

يعتقد الباحثون في هذا المجال أن هناك عالقة بين إدمان أولياء ووقوع أبنائهم في الإدمان، ويؤيدون وجهة النظر هذه بدراسات عديدة ^(*) (غير أنه لحد الآن ال توجد أدلة قاطعة ونهائية تثبت هذا الرأي).

1-2 شخصية المدمن:

إن بعض اضطرابات الشخصية من الممكن أن تحرض تعاطي المواد المخدرة والإدمان عليها، إما بسبب أن شخصية الفرد تكون أكثر قابلية هنا للعطب وتعاطي المخدرات، أو أن هذه الشخصية تجد في المواد المخدرة سبيل لتغيير وتعديل الحالة النفسية، حيث نجد أن شخصية متعاطي العقاقير تنتم بمجموعة من السمات سواء كانت هذه السمات سببا أو نتيجة، وتشتمل هذه السمات على العدوانية، الندفاعية، السيكوباتية انخفاض تقدير الذات، الإكتئابية، والاندطوائية. من هنا يرى البعض أن الإدمان يرجع إلى البنية الشخصية للفرد، إذ أن هناك شخصيات مضطربة تميل أكثر إلى الإدمان، والذي يعتبر تبعا لذلك عرضا لعدم التوافق العام للشخصية، كما يعتبر طريقة من الطرق التي تعبر بها الشخصية عن اضطرابه.

2-2 حب التجربة والاستطلاع:

يندفع الكثير من أشخاص إلى تجربة المخدرات لمعرفة أثرها ومعرفة النشوة والمتعة التي تحدثها وهم يجهلون اثارها السلبية ومضاعفاتها وبتكرار التجربة يصبح هؤلاء أشخاص مدمنين .

2-3 الفراغ والملل:

يندفع الشخص إلى تعاطي المخدرات ليهرب من الملل والفراغ النفسي الذي يعاني منه خاصة إذا تعرض الى أزمة عاطفية أو عائلية بالإضافة إلى أوقات الفراغ الكثيرة التي ال يستطيع استغلالها بأنشطة وذلك لعدم وجود أماكن للنشاط مثل الأندية حتى وان وجدت فانه ال ينظم إليها وال يشارك في برامجها الهادفة

لملئه أوقات الفراغ وهو ما يدفع البعض لتعاطي بعض أنواع المخدرات كالمنشطات والمنبهات وعقاقير الهلوسة إحداهن مشاعر خاصة تساعدهم على الاستمتاع بأوقات الفراغ ليصبحوا مدمنين مع تكرار التعاطي.

2-4 مصاحبة أصدقاء السوء:

تعد جماعات الأقران بالإضافة إلى الأسرة واحدة من العوامل الأساسية التي تؤدي إلى التعاطي، كما تشير إلى ذلك الدراسات العربية المعاصرة ذات الصلة، فهي البيئة التي تحيط بالأبناء وتؤثر في سلوكهم وفي اتجاهاتهم ومشاعرهم وأحاسيسهم، وقد تتوافق مع الأسرة فيما تعززه في نفوس الأبناء من قيم واتجاهات، وقد تناقضها، وفي هذه الحالة يمكن لجماعات الأقران أن تنافس الأسرة في محاولة استقطاب الأبناء وجذبهم إلى تكويناتها، وعلى قدر ارتباط الأبناء بالأسرة وانشغالهم إليها يأتي تأثير جماعات الأقران الذي يتضاءل مع قوة الارتباط بالأسرة، وينمو بقوة مع ضعف الارتباط الأسري، وبالنظر إلى ما تشهده الأسرة العربية من تفكك ارتفعت نسبته قياساً إلى ما كان عليه في فترات زمنية سابقة، فإن أثر الأقران يزداد بقوة في الأبناء، وفي تكوين اتجاهاتهم ومشاعرهم وأحاسيسهم، وفي أنماط السلوك التي يمارسونها، بما في ذلك مظاهر الانحراف المختلفة.

2-5 غياب الوازع الديني:

يشكل ضعف الوازع اليماني لدى الفرد دافعا وعامال قويا من عوامل اللجوء الى تعاطي المخدرات، فالفرد المتعاطي للمخدرات يالزمه التفكير بعدم تحريم المخدرات، كما يرتبط هذا بعدم الالتزام بالقيم وأخلاق والعادات الإسلامية السائدة في المجتمع. وضمور الوازع الديني ناجم عن ضعف ثقافته الدينية، وعدم تمثله ما تغرسه العقيدة في النفس من قيم وأخلاق، وجميع مؤسسات المجتمع هي المسؤولة عن ذلك.

2-6 الأمراض النفسية والجسمية:

وهي حالت مرضية يضطر المريض فيها إلى التعامل مع بعض أنواع الأدوية، ولكن الاستعمال المتكرر بدون مراقبة طبية، يمكن أن يؤدي إلى استعمال تلك الأدوية لغرض آخر غير التداوي، مما يوقع صاحبه في بؤرة التعاطي.

ومن أكثر الأمراض النفسية والعقلية إحداثا لإلدمان مرض الكئاب والقلق النفسي

المرضى والفصام في بدايته . وال يحدث الإلدمان إل في الأمراض الجسمية التي تسبب ألم وتتطلب استخدام مسكنات ألم المخدرة بكثرة مثل المغض الكلوي والمغض المراري وألم ما

بعد العمليات الجراحية والحروق... الخ .وال

يعتبر استخدام هذه المواد للإسعاف وبصورة مؤقتة تحت إشراف الطبيب إدماناً بطبيعة الحال. ولكن إذا كان الشخص من ذوي الاستعداد للإصابة بالإدمان واستمر الطبيب في عالجته بالمسكنات المخدرة طويلة فقد يصبح المريض مدمناً على هذه المواد ويبحث عنها حتى عند زوال الألم.

3/ العوامل البيئية:

أ- المحيط الأسري:

طرح الباحثون في مؤتمر المؤسسة الوطنية الأمريكية للإدمان على المخدرات عام 1989

أفكار ومعطيات جديدة تناولت جوانب تأثير العوامل التربوية في النشأة الاجتماعية لآباء على أوالدهم في خلق الاستعدادات لتعاطي المخدرات، وأهم التأثيرات هي:

- التربية الخاطئة القائمة على القسوة والعنف الجسدي والنفسي.
- استخدام أساليب تربوية خاطئة كالضبط العدواني أو الضبط من خلال الشعور بالذنب.
- تهميش أبناء وضعف احترام الذات.
- التفكك الأسري.
- ب- عوامل متعلقة بالبيئة والمجتمع:

تختلف الديانة والمبادئ بين مجتمع وآخر كما أن مظاهر الحضارة تختلف من بلد إلى آخر فمثال نجد بعض الدول تسمح بزراعة المخدرات وبيع مقدار محدد من المواد المدمنة " كبيع وزراعة الحشيش بالمغرب وهولندا والقات باليمن كذلك الأفيون بأفغانستان وهو ما يسمح بازدياد عدد المدمنين وتجار المخدرات.

بالإضافة إلى تدهور نظام القيم وانتشار الثقافات الفرعية الدخيلة على المجتمع والهجرة وما يتبعها من ضغوط وفشل وسائل الضبط الاجتماعي وسوء التوافق الاجتماعي والمدرسي والمهني وسيطرة البدع والفواحش والإباحية، كلها عوامل تجعل من الأفراد يتجهون للانحراف وتعاطي وادمان المخدرات أحد هذه الانحرافات التي يلجأ إليها الأفراد.

4/ العوامل الاقتصادية:

إن مشاكل الفقر والبطالة ومرارة العيش ومشاكل العمل المختلفة كالطرد وانخفاض الأجور مقابل ارتفاع أسعار كل هذه العوامل تكون أسبابا لتعاطي المخدرات كأحد أنواع الهروب من تلك الضغوط.

وتعد مشكلة البطالة من بين المشاكل التي تطرح نفسها على مستوى كل المجتمعات خاصة عندما يتعلق الأمر بخريجي الجامعات، ليزداد الوضع تأزما وتعقيدا عندما يعقد البطال مقارنات بينه وبين الآخرين، حيث قد تترسخ بذهنه بعض القناعات التي مفادها أن الاستفادة من العلم وقضاء فترة بين مقاعد الدراسة يدرج في خانة مضيعة للوقت لعدم التمكن من تحقيق التطلعات، إذ قد يحقق البعض من أفراد طموحاتهم دون الاستفادة الوافرة من العلم (العمل الحر، السيارة، الزواج، رصيد مالي ..) لذا يتوجه البعض الى اعتماد المخدرات لتناسي الفشل في توكيد الذات والعجز في تحقيق التطلعات والطموحات.

- الصدمات النفسية للفرد:

كأزمات الطارئة في حياته كموت اللب أو فقدان أم أو عمل.. الخ كل هذه الصدمات النفسية المفاجئة في حياة الفرد يمكنها ان تسبب الكئاب الشديد الذي قد يدفع الفرد الى تعاطي الخمر أو الإدمان عليها لتخفيف حدة الحدث.

5/ العوامل التي تتعلق بوسائل العالم:

قد تساهم وسائل أعلام في عرض صورة مضللة فيما يتعلق بتعاطي المخدرات مما قد يساعد على تشويش ذهن المشاهد وعدم وضوح الرؤية الحقيقية لديه ، فقد تكون الفكرة المعروضة في أساس غير حقيقية كأن يعرض الفيلم السينمائي أو المسلسل التلفزيوني أساليب تعاطي المخدرات وأدواتها والنشوة اليجابية التي تأتي من التعاطي والراحة التي يشعر بها المتعاطي وكأن التعاطي هو وسيلة للشعور بالراحة والتخلص من الهموم والضغوط النفسية ، وقد تعرض الفكرة بشكل متناقض عن الواقع وكما يصور المسلسل أو الفيلم أو الكاتب أمرا مقبوال اجتماعيا.

ويذكر سوييف أنه في دراسات ميدانية استهدفت فئة عريضة من الشباب

في المدارس والجامعات أن وسائل الإعلام (الراديو والتلفزيون والصحف)

تأتي في مرتبة بعد مرتبة الأصدقاء مباشرة، كمصدر

يستمد منه الشباب معلوماتهم عن المخدرات بجمي ع أنواعها، كما أوضح نفس المصدر وجود ارتباط إيجابي قوي بين درجة تعرض الشباب لهذه المعلومات واحتمالت تعاطيهم هذه المخدرات.

دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية ووسائل العالم في مواجهة ظاهرة المخدرات :

لقد تبنت الجزائر مقاربة وقائية من خالل وضع سياسة وطنية شاملة ومتكاملة تحدد مهام وأدوار مختلف المصالح والقطاعات الوزارية، كل حسب مجال تخصصه ونشاطه، ولذلك سنخصص هذه المحاضرة لتوضيح دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة، ووسائل العالم في مواجهة ظاهرة تعاطي المخدرات.

أوال: دور الأسرة في مواجهة ظاهرة تعاطي المخدرات:
ان دور الأسرة الأساسي يتمثل في ضمان التربية السليمة للطفل من جميع النواحي الجسمية، الفكرية، النفسية، الدينية، والسلوكية، حتى ينشأ نشأة سوية واعداده ليكون عنصرا فاعال في مجتمعه، فالتربية التي يمنحها الوالدان تشكل أول خط دفاعي وأول حصانة ضد الآفات الاجتماعية التي سيواجهها الطفل في حياته اليومية خارج البيت.

كما أن الأسرة من خالل حماية أفراد الأسرة تدفع عنهم كل خطر يهدد حياتهم، سواء من التصرفات غير الاجتماعية أو غير ذلك ، وحماية أفراد من خطر تعاطي المخدرات إنما يتم للأسرة من خالل حديث الأب مع أبنائه وتبصيرهم بهذا الخطر الداهم، وجذب انتباههم لمواجهة هذه المشكلة المجتمعية الخطيرة بإمدادهم ببعض الكتب والمنشورات التي تحثهم على تكوين اتجاهات سالبة نحو المخدرات والعقاقير، وفي حالة خطأ أحد الأبناء وانحرافه لتعاطي المخدرات، على الأب أن يصطحب ابنه أقرب مؤسسة عالجية حينما يشاهد عليه أيا من السمات التي يمكن من خاللها الحكم على هذا اللين أنه يتعاطى المخدرات.

ومن خالل وظيفة المراقبة والضبط الاجتماعي.. يمكن للأسرة أن تربي في أبنائها مراقبة اهلل عز وجل ، وأن يتقي اهلل في أي مكان كان، حيث قال رسول اهلل " اتق اهلل حيثما كنت " وحينما تكون المراقبة الذاتية هي عنوان الفرد في كل مكان وفي سائر سلوكه وتصرفاته، سيتم تنمية الصلة باهلل تعالى، وأسرة حينما تحرص على ذلك فهي تقوي الصلة

بين العبد وربّه ، ويكون بذلك لدى الفرد سياج منيع وحصن شامخ عن تعاطي
المخدرات ومن خلال التربية داخل الأسرة عن طريق التعليم غير المقصود يمكن تربية الطفل
على الأخلاق

الإسلامية العليا، بأن يكون الوالدان قدوة حسنة أطفالهم وبقية أفراد الأسرة، أن الناشئة في الأسرة يتعلمون عن طريق التقليد والمحاكاة لكل السلوكيات والتصرفات التي يقوم بها الكبار.

وحيثما تكون أسرة قدوة صالحة أبنائها ستصدق أعمالها وأقوالها، وينشأ الفتى في بيئة نقية بإذن أهل بعيدة عن الانحراف، وترسم لهم الأسرة بذلك الطريق السليم بعيداً عن تعاطي المخدرات والسلوكيات المنحرفة الأخرى. وكذلك على الأسرة أن تظهر دائماً البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الابن من كل السلوكيات الخاطئة، وكل ما يسبب ذلك.

وقد وجد أن كثيراً من جرائم التعاطي المخدرات والانحرافات إنما تتم في الأسر المفككة التي تكثر فيها الخلافات العائلية ويحدث فيها الشقاق بين الوالدين والأبناء، ولكن يمكن للأسرة من خلال سيادة جو الوفاق وروح الطمأنان والاستقرار العائلي أن تحكم عملية الإشراف والرقابة وحسن التربية لأبناء، وعلى الأسرة بذلك أن تتخطى أي عقبات أو مؤثرات قد تدفع لحدوث تفكك وشقاق بها حتى لا تلحق آثاره بالأبناء. وكذلك وجد أن جرائم تعاطي المخدرات إنما تكثر في الأسر التي يغيب الأب فيها لفترة طويلة خارج المنزل، سواء في العمل أم السفر للخارج أم غيره، وإذا كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه أمر بأل يغيب الرجل عن بيته حتى في حالة الحرب عن أربعة شهور، فبأحرى يجب أل يغيب الأب عن الأسرة في الظروف العادية لهذه المدة، وإذا كان من الضروري تغيب الأب مثلاً للسفر (وهو ضروري اليوم) فعلى أم وبقية أفراد الأسرة من الأجداد وأخوال وأعمام، القيام بدور المراقبة وتولي مهام الأب وقت غيابه.

وهناك مجموعة من الأمور يجب على الأسرة مراعاتها للوقاية من تعاطي الأبناء المخدرات أهمها:

- يجب أن تدع الأسرة أبنائها على استثمار وقت الفراغ في عمل مفيد.
- يجب على الأسرة أل تستقدم الخدم للعمل في المنزل قبل التأكد من حسن أخلاقهم.
- يجب أن تنمي الأسرة جانب الصدق مع الأبناء والتحذير من الكذب وعواقبه الوخيمة.
- يجب أن تشرف الأسرة على اختيار أبنائهم أصدقائهم، سواء في المنزل أو المدرسة أو النادي أو غيره.

- يجب على الأسرة أن تتابع الأبناء دراسياً، خاصة عند الرسوب أو التخلف الدراسي؟
- يجب على الأسرة أن تستقدم لأبناء وسائل ترويح مفيدة، وكذلك اقتيادهم لأندية الرياضية والاجتماعية مع المراقبة عليهم

- يجب أل تتمادى الأسرة في خروج أم للعمل خارج المنزل إل في حالت الضرورة القصوى، كفقد العائل أو ضالة راتبه مثالً.

- يجب على الأسرة أن تعود أبناءها على حضور الصالة في جماعة في المسجد دائماً من

خالل ترغيب وترهيب جيد، حتى يمكن لها أن تقيهم من النزلق إلى الرذيلة والاستجابة لدعاة

الشر والفساد من رواد

تعاطي المخدرات -كما يجب عليها أيضاً أن تقوي صلة الأبناء باهلل والتقرب إليه لملء الفراغ الروحي لديهم، وا مان يكون ذلك بوجود القدوة الصالحة وأسلوب التربية الرشيد.⁽¹⁾

ثانياً: التربية والتعليم ودورها في مواجهة ظاهرة تعاطي المخدرات.

التربية والتعليم بأطواره (الثالثة) التعليم الابتدائي، المتوسط والثانوي)، التعليم والتكوين المهنيين، التعليم العالي، الشباب والرياضة، هي القطاعات التي تلعي دورا قاعديا ومتداخال فيما بينها في هذا المجال أنها تعنى بالفئة أكثر عرضة للوقوع في خطر الإدمان وهي فئة المراهقين والشباب حيث ترافق أطفال منذ المراحل أولى من أعمارهم الى غاية نضوجهم الفكري ودخولهم معترك الحياة العملية وخالل هذه الفترة سيكونون عرضة لمختلف التغيرات الجسمية والعاطفية بالإضافة الى المؤثرات الاجتماعية والتي يجب تخطيها بسالم لبناء رجال المستقبل.

وفي هذا الإطار تسطر برامج سنوية تتالءم مع كل مرحلة عمرية، حيث يتم ادراج مواضيع حول المخدرات ضمن المناهج التربوية لمختلف الطوار التعليمية كما تنظم على مدار السنة الدراسية معارض، ندوات، مسابقات ومختلف أنشطة التوعية الموجهة للتالميذ المتدرسين، أما الذين لم يكملوا مسارهم التعليمي فيوجهون الى مراكز التكوين المهني إعدادهم لدخول الحياة المهنية، أين يستفيدون بدورهم من العديد الأنشطة التحسيسية.

كما يلعب قطاع الشباب والرياضة دورا حيويا في الوقاية من المخدرات عبر تشجيع ممارسة الرياضة لتفريغ الطاقة الجسمية بشكل إيجابي وملئ أوقات الفراغ.⁽²⁾

ويمكن للجامعة أن تؤدي دورها في عالج ظاهرة تعاطي المخدرات والوقاية منها من خالل وظائفها المنوطة بها، حسبما حددها القانون الجامعات، فمن خالل التدريس (التعليم) يتم دراسة مقررات ومناهج دراسية تعالج ظاهرة تعاطي المخدرات، وتوضيح آثارها الصحية والاجتماعية وغيرها. وكذلك من خالل وظيفة البحث العلمي يتم عمل أبحاث علمية متخصصة حول ظاهرة تعاطي المخدرات بدراسة الأسباب المختلفة التي أدت إليها وتحليل نتائجها للوصول إلى توصيات لعالج الظاهرة. كذلك عمل مسابقات للطلبة حول هذه الظاهرة بهدف تزويد ثقافتهم من خالل البحث بالمعلومات المتعلقة بهذه الظاهرة وطرق عالجها.

كذلك عمل الندوات العلمية والمؤتمرات العلمية السنوية وغير الدورية، لدراسة
هذه الظاهرة دراسة علمية مستفيضة من كافة الجوانب المتعلقة به.

تشجيع البحث العلمي وعمل رسائل الماجستير والدكتوراه حول هذه الظاهرة،
ودراسة أبعادها المختلفة وآثارها على الفرد والمجتمع .
ومن خالل وظيفة خدمة المجتمع تقوم الجامعة بعمل مجموعات توعية من
أساتذة والمختصين بها تجوب النوادي الرياضية والمدارس والمؤسسات
الاجتماعية أخرى، لتبين مخاطر هذه الظاهرة وكيفية التعرف على المتعاطي
وكيف يمكن عالجها. عمل مخابر اجتماعية تربوية للخدمة العامة تقوم مهمتها على كشف
أبعاد الظاهرة أفراد المجتمع في كل مكان.

عمل ندوات للمرأة يحاضر فيها العديد من أساتذة المختصين إلعالم المرأة بسمات
الفرد المتعاطي، وكيف لها أن تتعرف عليه مبكراً، وكيف يمكن لها أن تقتاده للعالج.
ثالثاً: الشؤون الدينية والوقاف ودورها في مواجهة ظاهرة تعاطي المخدرات.
تهتم هذه المؤسسة الدينية والثقافية والتعليمية بنشر التوعية الدينية بين جميع فئات المجتمع
وتنمية الوازع الديني واهياء القيم وأخالق لدى أفرادها وتوعيتهم بأخطار المخدرات
وضرورة الحذر من تعاطيها أن ذلك يتنافى مع تعاليم الإسلام، وهو المسعى الذي
تجسده النشاطات المتمثلة في الخطب والدروس الدينية عبر المساجد التي يفوق
عددها 15000 مسجد، والمحاضرات والبرامج العلمية والتربوية التي تنظمها
المراكز الثقافية الإسلامية، والبرامج التكوينية الموجهة الى الإطارات الدينية
والنئة والمرشحات، وكذا التوعية التي يستفيد منها طلبة المدارس القرآنية، مع
الحرص على التنسيق مع المؤسسات العالمية المرئية والمسموعة والصحف والتي توفر
فضاءات تفاعلية هامة تستقطب اهتمام المواطنين.

رابعاً: دور وسائل الإلعالم في مواجهة ظاهرة تعاطي المخدرات:
تمحور دور وسائل الإلعالم في عدة اتجاهات، بناءً على طبيعة وخصائص كل وسيلة
إعلامية وقدرتها في تناول موضوع انتشار المخدرات، سواء بأسلوب التحريري
أو الفني الدرامي، أو عن طريق الاتصال المواجهي.

فالمهم ان يتم تناول الموضوع ضمن سياسة إعلامية واضحة، يتم جدولة برامج تنفيذها كقضية اجتماعية تحتاج إلى دراسة وتحليل ومناقشة وحلول منطقية وموضوعية تتوافق مع واقع المجتمع وأخالياته وسلوكياته. كما ينبغي من القائمين على وسائل الاتصال إدراك الارتباط المباشر أو غير المباشر مع قضايا التربية والحرية المفرطة للشباب المراهقين، وانتشار الجريمة والفقر والفساد والنحال الأخلاقي وغير ذلك . وتستطيع وسائل العالم استغلال إمكانات الفنية والتقنية والكوادر البشرية المؤهلة للاستخدام أمثل في كتابة المقالات والتحقيقات الصحفية وإنتاج البرامج الوثائقية والدرامية والتأهيات الإذاعية والملصقات، وعرض المسرحيات الهادفة ونقل الندوات والمؤتمرات العلمية المكرسة لذات الموضوع، وفتح حوارات مع متناولي المخدرات، الاستعراض تجاربهم في كيفية بدء النغماس في هذا المستنقع والاستغلال الإنساني السيئ للمدمنين، وإمكانية النجرار إلى مسار الدعارة واللجوء إلى السرقة وما شابه ذلك. كما يمكن الاستفادة من علماء الاجتماع وأطباء وفقهاء الدين والباحثين والمهتمين في مناقشة وتحليل حياة المدمن والإضرار الناتجة عن تناول المخدرات والإرشاد وتعزيز وعى المواطن بأهمية تجنب الموبقات واتباع السبيل القويم، من خلال برامج إذاعية وتلفزيونية، يشارك فيها الجمهور بمداخلاتهم واستفساراتهم.

وهذا يعنى أن فنون العمل الصحفي الإذاعي والتلفزيوني والسينمائي والمسرحي قادرة على لفت انتباه المستقبل بأساليب إيحائية كثيرة وتقديم صورة واضحة للواقع المعاش. إلى جانب إمكانية تبادل الخبرات والتجارب لإنتاج برامج مشتركة بين الدول العربية، وعرض المواد الجاهزة للعرض من مصادرها المختلفة، مع الوضع بعين الاعتبار طبيعة المجتمع وعاداته وتقبله لهذا النوع من البرامج . وإجمالاً فإن الوقاية من انتشار المخدرات مرهون بتضافر جهود الجهات المختصة ووسائل الإعلام لتناول الموضوع كقضية اجتماعية ترتبط بها أحيانا خيوط جرائم متنوعة، ورصد تحليلي-مهني واقعي، تحتاج إلى حلول عاجلة، طالما والشباب هم ضحية الإدمان وانعكاسات الأخطار الناتجة عنه ستعم أسرة والمجتمع بكامله.

طرق الوقاية من المخدرات وسبل العلاج:

إن الحد أو التقليل من الطلب على المخدرات يتطلب اتخاذ إجراءات وقائية وعلاجية، إل أنه في حقيقة الأمر قد ال تنجح إجراءات الوقائية في جميع الأحوال ومع جميع أشخاص، إذ قد يكون هناك خلل أو إهمال في الالتزام بالإجراءات الوقائية، وهذا الأمر يستدعي تدخل من نوع آخر، وهو التدخل العلاجي سواء كان هذا التدخل العلاجي مبكرا بحيث يمكن الوقاية من التماذي في تعاطي المخدرات، أم تدخل عاجيا

متأخر لوقف المزيد من التدهور المحتمل. لذلك يعتبر علاج المدمنين إجراء ضروري للحد من الطلب على المواد المخدرة، ومحاولة إعادة تأهيلهم حتى ال يعودوا إلى التعاطي مرة أخرى، وحتى يمكن إدماجهم في المجتمع.

ولهذا يعد علاج المدمنين إجراء ضروري للحد أو التقليل من الطلب على المخدرات، ومحاولة إعادة تأهيلهم وادماجهم في المجتمع حتى ال تكون هناك انتكاسة.

1- علاج الإدمان على المخدرات:

يقصد بمصطلح العلاج جميع إجراءات التدخل النفسي والطبي والنفسي الاجتماعي التي

تؤدي الى التحسين الجزئي أو الكلي للحالة مصدر الشكوى وللمضاعفات الطبية النفسية المصاحبة، وال بد أل نتجاهل شدة تعقيد الموضوع، اذ يرى مصطفى سوي ف أن هناك مسائل كثيرة تتعلق بموضوع علاج المدمنين وهي: - هل المدمن مريض أم مذنب؟ وان كان مريض فلما العقاب؟ وان كان مذنباً فلما العلاج؟

الجواب ليس بالسهل فاذا أخذنا المرض بالمفهوم الطبي المعتاد فان المريض ضحية للعنصر الفاعل في المرض (فيروس، ميكروب...) وهو أمر ال ينطبق على الإدمان الن عنصراً أساسياً في مفهوم الإدمان يتمثل في السعي الإيجابي من جانب المدمن للحصول على العنصر الفاعل أل وهو المخدر وادمانه، ما يميزه عن المريض بالمعنى الطبي الأساسي وهذا هو جوهر التفرقة بين المدمن والمريض، فالمدمن مسؤول عن ادمانه من وجهة نظر المجتمع والقانون هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فان وجه الشبه الرئيسي موجود أيضا بينهما أل وهو القهر الذي يقع على الضحية) بعد ان يتمكن المرض أو الإدمان منها(، فال المريض وال المدمن يستطيع التغلب على الحالة التي تستبد به ال بتدخل عنصر خارجي وهو التدخل (العلاجي) هو ما اصطلح على تسميته بالتدخل العلاجي) .

2- طرائق علاج الإدمان على المخدرات:

إذا أراد مدمن المخدرات التخلص من ادمان المخدرات فال بد له من العلاج في مصحة متخصصة لعلاج المدمنين، حيث يعالج وفق الطرق الصحيحة وتحت اشراف الطبي⁽³⁾، ويتخذ العلاج عدة طرق تكمل بعضها بعضاً نذكر أهمها:

2-1 العلاج الطبي:

وهي مرحلة إزالة السموم أو أثر المادة المخدرة، حيث يعالج المدمن من أعراض الحرمان التي يشعر بها، وذلك بإعطائه الأدوية المشابهة للمخدر الذي يتعاطاه أو أحد بدائله أو بإعطائه مضادات الإدمان، وتختلف مدة العلاج الطبي بين مدمن وآخر، وهذا سببه الاختلاف بين المخدرات، ومدة التعاطي، وطريقة التعاطي، ونقاوة المخدر وحالة المدمن الصحية. ومثال على ذلك ما تقوم به المؤسسة الاستشفائية المتخصصة سيدي الشحمي بوهران، ومركز علاج الإدمان بمستشفى فرانس فانون بالبلدية -الجزائر - حيث حدد هذا الأخير مدة

العلاج الإقليمي بـ 21 يوما وهي مدة كافية لإزالة مفعول المخدرات، وهناك حالت أخرى تستدعي المكوث أكثر من ذلك وهذا راجع حسب المختصين لنوع المخدرات ومدى تأثيرها على صحة المريض ومدى استجابته للعلاج، وبعد 21 يوما من العلاج يغادر المريض المركز مع متابعته للعلاج ومراقبة ذلك مراقبة نصف شهرية ثم شهرية، المرحلة الأولى توصف للمدمن أدوية للتخفيف من أعراض الحرمان التي تتملك المريض وتدعى مرحلة الفطام أي التوقف عن تناول السموم، المرحلة الثانية المتعلقة بالعلاج النفسي الذي تقوم به مختصة نفسية بالمركز، ويكون ذلك مرة في الأسبوع.

عموما يقوم العلاج الطبي على مبدئين وهما:

- مبدأ الفطام التدريجي للمدمن من المخدر الذي أدمنه.

- مبدأ سد القنوات العصبية التي يسلكها المخدر داخل الجسم لتأثير في سلوكياته، وعلى الطبيب المعالج اختيار أحد المبدئين حسب اعتبارات متعددة.

2-2- العالجات النفسية:

هناك عدة تفسيرات نفسية للإدمان على المخدرات: ترجع سببه الى وجود سمات معينة في شخصية المدمن وفي بنائه الدينامي أو أنه يعاني من اضطرابات في الشخصية أو أنه اكتسبه كسلوك متعلم... وتم استنباط عدة أساليب علاجية من هذا المنطلق النفسي في الإدمان:

أ- العالج النفسي:

ويتم ذلك بصورة فردية أو بصورة جماعية وترى مدرسة التحليل النفسي أن المدمن مصاب بالانرجسية. فذاته تعتمد على نفسها في الحصول على اللذة بدال من اعتمادها عن الآخرين وتزوده العقاقير والمخدرات بالنشوة التي يبحث عنها لتخفيف الكئاب والتوتر الدائم الذي يشعر به نتيجة للغرائز العدوانية اللاشعورية التي تتعرض لها الذات، لذلك يعالج المريض في جلسات بالتحليل النفسي أو التحليل النفسي المعدل أو بواسطة وسائل العالج النفسي الجماعي الحديثة التي تساعد المدمن على إدراك صورته على حقيقتها والتغلب على ازدرائه لنفسه وتحقيق السعادة من خلال تفاعله مع الآخرين ومع الواقع بدال من الهروب منه بالعقاقير.

ب- العالج المعرفي السلوكي:

يهدف هذا النوع من العالج الى رفع المهارات الاجتماعية والكفاية الذاتية والتحكم الداخلي لأحداث والتغلب على الضغوط، وابدال أفكار النفعالية الالعقلانية بأفكار عقلانية معرفية والتدريب على الاسترخاء، لتخفيض معدلات القلق والستياء والتعامل بكفاءة مع الآخرين ورفع مستوى القدرة والسيطرة على النفس في حال القبال على التعاطي والنتكاسة.

ج- العالج الأسري:

باعتبار أن هناك بعض الأنماط الأسرية التي تدفع ببعض أفرادها الى الإدمان على المخدرات، فال بد من اقتراح عالج نفسي عائلي أسرة المدمن بأكملها، فعالج المدمن نفسه ال يكفي اذا كان في الأسرة ما يقلقه ويسبب له التوتر وعدم الرتياح، ولذلك فان العالجات الحديثة إدمان المخدرات تركز بشكل أساسي على العالج النفسي العائلي، وهو العالج الموجه نحو العائلة والذي الى معاناة الفرد باعتبارها ناجمة عن اضطرابات في الوسط أسري وكنتيجة الضطرابات الاتصال وسوء العالقات الداخلية، وفيما يلي أهم خطوات العالج النفسي العائلي في حالة وجود فردا مدمنا داخل الأسرة:

- مساعدة العائلة على التكيف مع وجود مدمنا من أعضائها.
- القضاء على الاتصال السيئة داخل الأسرة.
- تحديد عوامل الخطر العائلية وعالجها في حالة وجودها.

ما يواجه هذا النوع من العلاج هو مقاومة الأسرة لفكرة مرض الإدمان، واعتباره نوعا من الفشل في التربية وسوء الخالق وغياب الوازع الديني ورفقة أصدقاء السوء فضال عن استخدام النكار - ابننا ليس مدمنا- أو النبذ المقنع بإيداع المريض المستشفى، وعدم الاتصال به أو النبذ الصريح باستدعاء الشرطة لإيداع المريض في المستشفى، وعدم الاتصال به أو النبذ الصريح باستدعاء الشرطة لإيداع في المؤسسة العلاجية، وان حدثت النتكاسة فأسرة غالبا ما تلقي باللوم على البرامج العلاجية أو على الأصدقاء، لذا فهذه العالجات تسعى لتجنب نقل عدوى الإدمان الى أعضاء آخرين وإعادة التوازن الأسري وتحسين التواصل بين أفرادها والتعامل مع مشاعر الخزي والذنب وتكوين نسبة معرفية تتعامل مع الواقع الفعلي بعيدا عن النكار الذي يؤدي الى تفاقم المشكلة ينبه المختصون الى أنه ال ينصح القيام بهذا العلاج اذا كانت الأسرة على وشك الانهيار بسبب الطلاق أو ان كان المريض معزول عن أسرته بسبب البعد الجغرافي، أو اصابته بمرض عقلي شديد، أو اذا كانت الأسرة من الجامد الرفض للتغير، أو أن الأسرة في ذاتها من مصادر المرض نفسه- أب مثال من تجار المخدرات مدعم إدمان المخدرات-

2-3- مراكز التأهيل ومتابعة الحالات:

يمثل ذروة ما وصلت اليه الجهود العلاجية في ميدان الإدمان، ويطبق هذا النوع من العلاج داخل المؤسسات العلاجية سواء كانت حكومية أو خاصة، يعتمد على برامج علاجية مرحلية وتكاملية حيث يتم الجزء الأساسي منها داخل المستشفى ثم تتوالى المراحل في العيادات الخارجية والمنزل والمدرسة ومكان العمل، ولتعقد مرض الإدمان فهذه المؤسسات تضم فريقا علاجيا متخصص يسعى إلغالق ثالث حلقات في وجه المتعاطي وهي: الحلقة البدنية العصبية التي يقوم عليها فريق من الأطباء ثم الحلقة النفسية يقوم عليها مختصون نفسانيون، والحلقة الاجتماعية يقوم عليها اخصائيو الخدمة الاجتماعية والعالج السري، ويؤازرهم في ذلك استشاريون وأئمة ومعالجون بالعمل والشغال اليدوية الفنية والرياضية، وتقوم عادة بهذا العلاج الدولة نظرا لارتفاع تكلفته.

إضافة الى ما سبق يجب الإشارة الى أن المشرع الجزائري وضع جملة من التدابير العلاجية لجريمة استهلاك المخدرات والمؤثرات العقلية، كما جاء بها القانون 18-04 المؤرخ في 2004/12/25 من بينها: الإعفاء من العقوبة نصت عليه المادة 8 من القانون 18-04، وأمر بالعلاج المزيل للتسمم المذكور في المادة 7 من نفس القانون.

من خالل ما سبق عرضه يمكننا القول أن هناك تطورات واكتشافات علمية حديثة أنواع المخدرات، مقابل ذلك تطور في المعرفة الطبية العالجية وعليه اتجهت الجهود الى وضع برامج عالجية عديدة تتماشى مع كل نوع من أنواع المخدرات ومدى تأثيرها على الجانب الجسمي والنفسي والاجتماعي ومن ثم يحدد نوع وطبيعة التدخل حسب حالة المدمن.

3- الوقاية من الإدمان على المخدرات:

تعرف الوقاية بأنها أي عمل مخطط نقوم به تحسبا لظهور مشكلة معينة، أو لظهور مضاعفات لمشكلة قائمة بالفعل، ويكون الهدف من هذا العمل هو الإعاقة الكاملة أو الجزئية لظهور المشكلة أو مضاعفاتها أو كليهما.

وتصنف منشورات الأمم المتحدة والصحة العالمية على التفرقة بين ثالث مستويات الإجراءات الوقاية: وقاية من المستوى الأول، والوقاية من الدرجة الثانية والوقاية من الدرجة الثالثة. وهي تفرقة معقولة ومفيدة من الناحية العملية، ويتبناها الآن معظم الكتاب المهتمين بالموضوع.

الوقاية من الدرجة الأولى:

يقصد بالوقاية أولية مجموع الإجراءات التي تستهدف منع وقوع التعاطي أصل. ويدخل في هذا الباب جميع أنواع التوعية التي تنحو هذا المنحى وكذلك مجموع الإجراءات التي تتخذ على مستوى الدولة باسم مكافحة العرض سواء كانت إجراءات أمنية أو تشريعية مادام الهدف الأخير منها هو منع توافر المخدرات ومن ثم منع وقوع التعاطي. ويثير مطلب الوقاية أولية ثالث مسائل مهمة البد من حلها بالحلول المناسبة حتى نضمن الإجراءات الوقاية التي نقوم بها أن تأتي بالثمار المرجوة بدرجة معقولة من الكفاءة. وتتحدد الجماعات الهشة بأنها الجماعات التي يكون أفرادها معرضين أكثر من غيرهم من أبناء المجتمع أن يتورطوا في التعاطي وربما الإدمان وهذه الجماعات تعرف بناء على بحوث ميدانية.

الوقاية من الدرجة الثانية:

يقصد بالوقاية من الدرجة الثانية التدخل العالجي المبكر، بحيث يمكن وقف التماذي في التعاطي لكيال يصل بالشخص الى مرحلة الإدمان، وكل ما يترتب على مرحلة الإدمان من مضاعفات. أي أن هذا المستوى من الإجراءات الوقائية يقوم على أساس الاعتراف بأن الشخص أقدم فعال على التعاطي، ولكنه ال يزال في مراحله الأولى، ومن ثم إيقافه عن الاستمرار فيه. ويستند هذا الأسلوب الى نقطتين هامتين:

- قد يبدو المطلب الأول في الوقاية الأولية أحياناً بعيد المنال فيجب العمل بالحكمة القائلة " مايدرك جله ال يترك كله".

- قد نجد نسبة كبيرة من الشباب الذين يقدمون على التعاطي ال يلبثون أن يتراجعوا عنه تماماً نتيجة أمور

تحدث في سياق الحياة اليومية دون تخطيط مسبق او تدبير مسبق.
الوقاية من الدرجة الثالثة:

المقصود بمصطلح الوقاية من الدرجة الثالثة وقاية المدمن من مزيد من التدهور الطبي أو الطبي النفسي والسلوكي للحالة التي غالباً ما يترتب على استمراره في ادمانه، وينطوي هذا المفهوم على الاعتراف بأن الخصائي الكلينيكي يلتقي أحياناً بحالت ال تستطيع أن تكف عن التعاطي، واذا توقف لفترات محدودة في ال تلبث أن تنتكس بالعودة التعاطي مرة أخرى. في هذه الحالة يطبق مفهوم الوقاية بمعنى أن مجرد التزام هذا المدمن بالنقطاع من حين آخر عن التعاطي يعتبر هدفاً ال بأس به الن من شأنه أن يقلل الى حد ما من احتمالت التدهور الصحي المتوقعة له لو أنه استمر دون أي توقف... ويتوسع البعض أحياناً في التعامل مع هذا المفهوم على أساس من ابتكار بعض الأساليب المرنة التي تسمح للمدمنين أن يعيشوا حياة أقرب الى السواء لكن تحت المراقبة الأمنية والطبية مع تلقي بعض الخدمات الطبية والمعيشية التي تعينهم على الاستمرار متوقفين عن التعاطي فاذا تبين في لحظة ما أنهم انتكسوا أعيدوا الى السجون. ويتوسع البعض أكثر من ذلك فيتعاملون مع هذا المفهوم على أن ينسحب على جميع إجراءات العلاج واعادة التأهيل واعادة الاستيعاب، باعتبارها جميعاً تهدف الى وقاية المدمن من العودة الى ادمانه، ووقاية المجتمع من النتائج المترتبة على مزيد من تردي الحالة (في محيط السرة والعمل والمجتمع

الآليات القانونية للوقاية من خطر المخدرات

1- تطور تجريم المخدرات وفق التشريع الجزائري:

إن المتمعن في التشريع الجزائري يجده من بين التشريعات التي كانت سباقة في مكافحتها للمخدرات، وهذا بموجب انضمام الجزائر لاتفاقية الوحيدة لسنة 1961، وهذا بمقتضى

المرسوم رقم 342-63 المؤرخ في 11/09/1963، المتضمن انضمام الجزائر لبعض

التفاقيات الدولية المتعلقة بالمؤثرات العقلية، منها الاتفاقية الدولية المبرمة بجنيف بتاريخ 19

فيفري 1925، وكذلك التعديلات التي طرأت على بروتوكول الاتفاق الممضي بنيويورك

بتاريخ 11/12/1949، والمتعلقة بالحد وتنظيم توزيع المخدرات.

وقد تضمن المرسوم بانضمام الجزائر بتحفظ لاتفاقية الوحيدة المتعلقة بالمخدرات الممضاة بتاريخ 30 مارس 1961، وتماشيا مع الاتفاقيات الدولية أسست في 15/07/1971 اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات طبقا للمرسوم رقم 71-198، وقد تضمن تسعة مواد، والمتمعن في القوانين الجزائرية سيما قانون العقوبات الصادر سنة 1966 المعدل والمتمم يجد أنه لم يجرم المخدرات، غير أنه بموجب إصدار أمر رقم 75-09 المؤرخ في فبراير 1975 المتضمن قمع التجار والاستهلاك المحظورين لمواد سامة، قام المشرع بتحديد عقوبة الجاني في هذا النوع من الجرائم دون الإشارة إلى المواد التي يمكن اعتبارها مخدرات، ليليه بعد ذلك الأمر 76-79 أو ما يعرف بقانون الصحة العمومية، فأمر 76-140 والذي تم خالله تنظيم المواد السامة والمخدرات في جداول وأخضع النشاطات والعمليات المتعلقة بالمواد المخدرة إلى رخص وقيود قصد التحكم في نقلها وتداولها، وتكملة لهذه النصوص كلها، أصدر قرار الصحة العمومية في 08-07-1984 المتعلق بضبط شروط حفظ وتسليم المواد المخدرة، وهذا النص موجه لأطباء والصيدالة.

وبتاريخ 16-02-1985 صدر القانون رقم 85-05 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها، ونتيجة لعدم استجابة هذا القانون للتطورات التي عرفت ظاهرة انتشار المخدرات وأنه لم ينص على الجريمة إلّا في ثالث مواد فقط، كما لم يعرف المشرع من خالله ال المخدرات وال المؤثرات العقلية، بالإضافة إلى أنه لم يفرق بين المستهلك، الناقل، التاجر والمزارع. قام المشرع الجزائري بإصدار القانون 04-18 المتضمن الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والتجار غير المشروعين بها، وقد تضمن هذا القانون 39 مادة، حصر فيها المشرع كافة جرائم المخدرات.

2- السياسة الوطنية المتبعة لمكافحة جرائم المخدرات:

أدرك المشرع الجزائري أن نجاح أي استراتيجية لمكافحة المخدرات ال يجب أن يعتمد على القوانين الردعية فقط، بل يجب اتخاذ إجراءات وقائية بالموازاة مع الإجراءات العقابية للحد من ظاهرة التجار غير المشروع، وإذا اتبعنا تطور الجهود التشريعية الجزائرية في مجال مكافحة المخدرات نجدها اتخذت اتجاهين:

الاتجاه الأول: هو الوقاية للحيلولة دون انتشار ظاهرة المخدرات.
الاتجاه الثاني: هو تشديد العقاب على جرائم المخدرات.

ان مشكلة المخدرات في الجزائر لم تعد تشكل منطقة عبور فحسب بل ومنطقة استهلاك، ويسعى مروجو المخدرات إلى تحويلها إلى منطقة إنتاج، الأمر الذي دفع بالسلطات العمومية الى انشاء لجنتين وطنيتين لمعالجة ملف المخدرات فكانت الأولى سنة 1971 والثانية في 1992. ووصول إلى إنشاء الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها، والذي جاء تنصيبه رسميا في 02 أكتوبر 2002، وفي 2006 نقلت وصايته الى وزارة العدل بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 181-06 المؤرخ في 31 ماي 2006، ومن بين مهامه إعداد السياسة الوطنية واقتراحها لمكافحة المخدرات وادمانها في مجال الوقاية والعلاج واعادة الإدماج والقمع والسهر على تطبيقها، واجراء الدراسات والبحوث اللازمة بغية التعمق في معرفة الجوانب المختلفة الظاهرة منها والخفية آفة المخدرات.

كما بذلت الجزائر وفي إطار سياستها لمكافحة المخدرات شرعت وزارة الصحة والسكان واصالح المستشفيات منذ سنة 2007 بإعداد برنامج على عدة سنوات يهدف لإنجاز 53 مركز وسيطي لعلاج المدمنين، و15 مركز لإزالة الإدمان.

أما بالنسبة للتعاون الدولي فقد أبرمت الجزائر والمغرب اتفاقية ثنائية بينهما لمكافحة المخدرات، بالإضافة إلى ذلك هناك تعاون بين الجزائر والدول المجاورة للبحر المتوسط السياما فرنسا، اسبانيا، ايطاليا والبرتغال يتجه نحو التعزيز لتسهيل تبادل المعلومات والطرق العملية المتبعة للكشف على شبكات التهريب ولتنسيق نشاط قمعها وتفكيكها. وفي هذا الإطار أنشئت في سنة 2005 شبكة للتعاون الأوروبي المتوسطي، هذه الشبكة التي كانت في البداية مكونة من فرنسا وهولندا والجزائر والمغرب، توسعت في الآونة الأخيرة لتشمل البلدان التالية بالإضافة لأعضاء السابق ذكرهم، اسبانيا، ايطاليا، البرتغال، لبنان، وتونس. والجدير بالذكر في هذا المقام أن الجزائر غلقت حدودها مع المغرب سنة 1994، ومع ذلك تكشف الإحصائيات عن تزايد الكميات الكبيرة التي تهرب سنة بعد أخرى.

3- العقوبات المقررة لمكافحة جريمة المخدرات

لقد نص المشرع الجزائري على أنواع العقوبات التي تطبق على من تثبت إدانته في أي جريمة من جرائم المخدرات بموجب القانون رقم 04-18، فالمشرع كما وضع مواد تجرم

أفعال المتعلقة بالمخدرات،

من تعاطي وحيازة وغيرها، فقد خصها بالمقابل بعقوبات تختلف حسب درجة خطورة كل فعل من الأفعال المتعلقة بمجال المخدرات، إذ نجده قسم هذه العقوبات إلى عقوبات أصلية وعقوبات تكميلية، وليبيان ذلك سنتناول هذه العقوبات وفق التقسيم الآتي:

3-1- العقوبات الأصلية:

أ- عقوبة الفاعل الأصلي:

تناولت المادة 17 من قانون 18-04 عقاب بالحبس من عشر سنوات إلى عشرين سنة، وبغرامة مالية تتراوح من 5 000 000 دج إلى 50 000 000 دج الذين يصغون بصفة غير شرعية مخدرات أو يحضرونها أو يحولونها أو يستوردونها أو ينقلونها أو يعرضونها للتجارة، بأي شكل كان أو يصدرونه . ويعاقب القانون في المادة 15 من قانون 18-04 بالحبس من 05 خمس سنوات إلى خمس عشرة سنة، وبغرامة مالية بين 5 000 000 إلى 1000000 دج لأشخاص الذين يسهلون للغير بمقابل أو مجاناً الحصول على المخدرات، وتكون عقوبة السجن من أربع 04 سنوات إلى عشرون (20) سنة في (2) حالة تسهيل حصولها للقصر (المادة 13 فقرة 02)

ب. عقوبة الاستهلاك:

تنص المادة 12 من قانون 18-04 على أنه يعاقب بالحبس من شهرين إلى سنتين، وبغرامة مالية من

5 000 دج و 50 000 دج أو أحدهما كل من يستعمل بصفة غير شرعية إحدى المواد أو النباتات المصنفة مخدرات.

ج- عقوبة العائد:

تنص المادة 27 من قانون 18-04 على أن تضاعف العقوبات المنصوص عليها في المواد من (12 إلى 17) المذكورة أعلاه في حالة عودة المتهم إلى ارتكاب هذه الجرائم، بعد أن سبق الحكم عليه في أية جريمة.
د. بعقوبة الشروع:

نصت المادة 17 فقرة 02 أنه يعاقب على محاولة ارتكاب إحدى هذه المخالفات التي

تقمعها أحكام الفقرة السابقة للمادة 17 والتي تعاقب اللذين يصغون يحضرون، يحولون

يستوردون، يتولون العبور أو يصدرون أو يستودعون أو يسمسرون أو يبيعون أو يرسلون أو ينقلون أو يعرضون لتجارة المخدرات .

هـ- عقوبة المحرض:

التحريض هو دفع الجاني إلى ارتكاب جريمة وذلك بالتأثير على إرادته وتوجيهها الوجهة التي يريدها المحرض بوسائل مادية وقد عاقب المشرع الجزائري في المادة 22 من قانون 04-18 بالعقوبات المقررة للجريمة أو الجرائم المرتكبة كل من حرّض بأية وسيلة كانت على ارتكاب الجرح المنصوص عليها وعلى عقابها في المواد من (12 إلى 17) من هذا القانون، ولو لم ينتج عن هذا التحريض أي أثر.

3-2- العقوبات التبعية:

هي تلك العقوبات أو الجزاءات التي قررّها المشرع لتلحق بالمتهم حتما وبقوة كنتيجة للحكم بالعقوبة الأصلية، حتى ولو لم ينص عليها القاضي في حكمه والمشرع الجزائري حصر العقوبات التبعية في المادة 6 من قانون العقوبات؛ والتي تنص على أن: "العقوبات هي الحجز القانوني والحرمان من الحقوق الوطنية وهي ال تتعلق بالعقوبة الجنائية. والمشرع الجزائري في قانون 04-18 نص في المادة 29 على ما يلي: "يحوز الحكم في حالة ارتكاب المخالفات المنصوص عليها في المواد من (12 إلى 17) من هذا القانون أن تصدر ما يلي:

- أ. الحكم بعقوبة الحرمان من ممارسة الحقوق السياسية والمدنية والعائلية من 5 سنوات إلى 10 سنوات. ب. المنع من ممارسة المهنة التي ارتكبت الجريمة بمناسبة لها لمدة ال تقل عن 5 سنوات.

- ج. المنع من حيازة أو حمل السلاح خاضع للترخيص لمدة ال تقل عن 5 سنوات .
- د. عدم الأهلية أن يكون وصيا أو ناظر ما لم تكن الوصاية على والده.
- هـ. عدم الأهلية أن يكون مساعدا أو خبيرا أو شاهدا على أي عقد أو أمام القضاء إل على سبيل الاستدال.
- و. الحرمان من حق التدريس أو الاستخدام في مؤسسة التعليم بوضعه أستاذا ومدرسا ومراقبا.

3-3- العقوبات التكميلية:

إن العقوبات التكميلية قد نص عليها المشرع الجزائري في المادة 09 من القانون

العقوبات الجزائي، أما بخصوص جرائم المخدرات فقد نص المشرع الجزائري على

العقوبات التكميلية التي بيانها في حالة

الحكم بالإدانة وهي:

أ- العقوبات التكميلية الإلزامية:

نص القانون 18-04 على ثالث عقوبات تكميلية إلزامية بموجب المواد 32-33-34

منه وهي:

- مصادرة النباتات والمواد التي لم يتم إتالفها أو تسليمها إلى هيئة مؤهلة قصد استعمالها بطريقة مشروعة.

- مصادرة المنشآت والتجهيزات وأمالك المنقولة والعقارية الأخرى المستعملة أو الموجهة للاستعمال قصد ارتكاب الجريمة أيا كان مالکها، إال إذا أثبت أصحابها حسن نيتهم.

- مصادرة الأموال النقدية المستعملة في ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون أو المتحصل عليها من هذه الجرائم، دون المساس بمصلحة الغير حسن النية.

ب- العقوبات التكميلية الاختيارية:

نص عليها المشرع الجزائي في المادة 29 من القانون 04-18 وهي:

- المنع من ممارسة المهنة التي ارتكبت الجريمة بمناسبةها لمدة ال تقل عن خمس (5) سنوات.

- المنع من الإقامة وفقا لأحكام المنصوص عليها في قانون العقوبات.

- سحب جواز السفر وكذا سحب رخصة السياقة لمدة ال تقل عن خمس (5) سنوات.

- المنع من حيازة أو حمل سلاح خاضع للترخيص لمدة ال تقل عن خمس (5) سنوات.

- مصادرة أشياء التي استعملت أو كانت موجهة لارتكاب الجريمة أو الأشياء الناجمة عنها.

- الغلق لمدة ال تزيد عن عشر (10) سنوات بالنسبة للفنادق والمنازل المفروشة

ومراكز الإيواء والحانات والمطاعم والنوادي وأماكن العروض أو أي مكان مفتوح للجمهور أو مستعمل من قبل الجمهور، حيث ارتكب المستغل أو شارك في ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المادتين 15 و16 من هذا القانون.

4- التدابير الأمنية المقررة لمواجهة جريمة المخدرات:

تأثر المشرع الجزائي بالنظام الرقابي الذي أقر بضرورة تنظيم المواد المخدرة والمؤثرات العقلية، وهذا ما أدى إلى تبني عددا من التدابير الوقائية لتنظيم التعامل في المواد المخدرة، وسنتناول نوعين من التدابير، الوقائية والعلاجية.

4-1- التدابير الوقائية:

تتجلى التدابير الوقائية المتخذة لمواجهة آفة المخدرات بصفة عامة واستهلاكها بصفة

خاصة في عدة وسائل تساهم بشكل فعال في توعية فئة الشباب لتجنب أخطارها المميتة،

ويمكن حصرها في أسرة، المسجد، المدرسة والجامعة، وسائل العالم، التعاون الدولي. (*)

4-2- التدابير العلاجية:

يتم اللجوء إلى التدابير العلاجية في حالة عدم نجاح التدابير الوقائية السالفة الذكر، وذلك مع بعض الأشخاص نتيجة خلل أو تقصير في الالتزام بها مما يؤدي بوقوع أشخاص ضحايا المخدرات.

وحتى تكون لهذه التدابير فعالية البد أن تخضع أحد الأمرين هما: الإقناع بالخضوع للعلاج، وتحسين الخدمات العلاجية. فأول إجراء عاجي يتخذ ضد المدمنين والمستهلكين للمخدرات، والثاني يقصد به تطهير جسم المدمن من المخدرات وإزالتها عن طريق انتزاعه عن الاعتماد العضوي على المخدر حتى يدخل في إطار عاجي متكامل يؤدي إلى شفائه نهائيا، وهذا ما نصت عليه المادة 02 من القانون رقم 18-04 فيما يخص العلاج بقولها: " العلاج من الإدمان يهدف إلى إزالة التبعية النفسانية الجسمية تجاه مخدر أو مؤثر عقلي".

وبالرجوع للقانون الجزائري رقم 18-04 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات

العقلية نالحظ أنه تضمن مصطلحي الوقاية والعلاج، وقرر في هذا المجال مبدئين، مبدأ عدم ممارسة الدعوى العمومية، أي انعدام المتابعة الجزائية، ومبدأ الإعفاء من العقوبة، وهذا خير دليل للتشجيع على الخضوع للعلاج من جهة، وإعطاء فرصة لمستهلكي المخدرات في إثبات سعيهم للتخلص من الإدمان، كما منح ذات القانون لقضاة التحقيق وقضاة الحكم سلطة إلزام أشخاص بالخضوع للعلاج المزيل للتسمم في حالة إثبات الخبرة الطبية أن الحالة تستوجب العلاج، بالإضافة إلى أن القانون رقم 18-04 قد حدد الهيئات التي تتولى اتخاذ التدابير الوقائية والعلاجية وهي الضبطية القضائية (شرطة، درك، جمارك)، النيابة العامة، جهات التحقيق، المحكمة، أطباء، الخبراء المختصين في معالجة الإدمان ومتابعته، مراكز العلاج الطبي، مراكز الرعاية التربوية الاجتماعية، ومراكز إعادة التأهيل الاجتماعي.

قائمة المراجع

- الكتب:

- 1- البداينية، ذياب موسى. الشباب والنترنٲ والمخدرات. ط 1. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011.
- 2- بن علي الغريب، عبد العزيز. ظاهرة العود لإلدمان في المجتمع العربي. ط 1. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006.
- 3- الجابري، إيمان محمد. القواعد المنظمة للتعامل بالمخدرات في دولة الإمارات. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011.
- 4- الحجار، حمدي محمد. العالج النفسي لإلدمان على المخدرات والمؤثرات العقلية. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريس، 1992.
- 5- السيد علي، محمود. المخدرات تأثيراتها وطرق التخلص الآمن منها. ط 1. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2012.
- 6- سامي، آل معجون خلود. مكافحة جرائم المخدرات في النظام الإسلامي وتطبيقها في المملكة السعودية. الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريس، 1991.
- 7- سويؑ، مصطفى. المخدرات والمجتمع: نظرة تكاملية. سلسلة عالم المعرفة 205. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1996.
- 8- شاكراً، سوسن. "المخدرات آثارها النفسية والاجتماعية والصحية على الشباب". الشباب الجامعي وآفة المخدرات. ط 1. عمان: كنوز المعرفة، 2008، ص 172.
- 9- محمد أبو جناح، رجب. المخدرات آفة العصر. ط 1. ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 2000.
- 10- عطيات، عبد الرحمن شعبان. المخدرات والعقاقير الخطرة ومسؤولية المكافحة. ط 1. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2000.
- 11- عفاف، محمد عبد المنعم. الإلدمان دراسة نفسية أسبابه ونتائجه. مصر: دار المعرفة الجامعية، 2003.

12- العرفي، فاطمة وليلى إبراهيم العدوانى. جرائم المخدرات فى ضوء الفقه
الإسلامى والتشريع.

الجزائر: دار هومة.

13- عبد الغنى، سمير. مبادئ مكافحة المخدرات، الإدمان والمكافحة، إستراتيجية
المواجهة. ط1.

مصر: دار الكتب القانونية.

14- عبد العزي الأصفر، أحمد. أسباب تعاطي المخدرات في المجتمع العربي. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2012، ص 44.

15- الدمرداش، عادل. الدمان مظاهر وعالجه. سلسلة عالم المعرفة 56. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982.

16- الهادي، علي يوسف أبو حمرة. المعاملة الجنائية لمتعاطي المخدرات. ط 1. ليبيا: دار الجماهيرية للنشر.

17- المشرف، عبد الله بن عبد اهلل ورياض بن علي الجوادي. المخدرات والمؤثرات

العقلية أسباب التعاطي وأساليب المواجهة. ط 1. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم

الأمنية، 2011.

18- النابلسي، احمد محمد. العلاج النفسي العائلي. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1998.

=المجالت والدوريات:

1- بوزارني، نور الدين. "الاستراتيجية الجزائية والصحية في معالجة الإدمان على

المخدرات". مجلة الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها. 00(سبتمبر 2014): ص20.

2- بوبيدي، المية. "واقع تعاطي ظاهرة المخدرات في المجتمع الجزائري". مجلة علوم النسان.

(سبتمبر 2012): ص ص 41-70.

3- بن زيان، مليكة. "النظريات والنماذج المعاصرة المفسرة لظاهرة تعاطي المخدرات

". المركز الديمقراطي العربي ألمانيا-برلين، 7 (ديسمبر 2018). ص ص -208.

193

4- خاير، غزالة. "الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها". مجلة الديوان الوطني

لمكافحة المخدرات وادمانها. 00(سبتمبر 2014): ص06.

5- دهيمي، جازية. " المخدرات، مسؤولية الجميع". مجلة الديوان الوطني لمكافحة
المخدرات وادمانها.

00(سبتمبر 2014): ص 24.

6- صادقي، فاطمة. " الآثار النفسية لإدمان على المخدرات ". دراسات نفسية وتربوية،
12 (2014):

ص 196.

7- طويلة، عبد الوهاب عبد السالم. " ظاهرة انتشار المخدرات وطرق علاجها ". مجلة
منار السالم:

أهرام للتوزيع،) 14 ماي 1989(، ص 76.

8- " مجلة الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها". 2(جانفي 2016): ص 19.

9- عشي، سعيدة. " رؤى حديثة في علاج الإدمان على المخدرات " مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، 26:

ص 391-412.

- الرسائل العلمية:

1- أمزيان، وناس. " استراتيجية العلاج النفسي لإدمان على المخدرات عن طريق

تصحيح التفكير وتعديل السلوك " أطروحة دكتوراه. جامعة منتوري قسنطينة، 2006.

2- جيماي، فوزي. " السياسة الجنائية لمكافحة المخدرات في الجزائر ". مذكرة لنيل شهادة الماجستير.

جامعة الجزائر 01. 2012-2013.

3- طلحي، فريدة. " فعالية برنامج عالي عقالي - انفعالي في تعديل الأفكار الخاطئة لدى

المدمنين على المخدرات ". رسالة ماجستير، جامعة سطيف 02. علم النفس العيادي،

2015-2016.

4- زولي، سهام. " جريمة استهلاك المخدرات بين العقوبة والتدبير في ظل التشريع

الجزائري ". رسالة ماجستير. جامعة قسنطينة 1، 2012-2013.

5- قمار، فريدة. " عوامل الخطر والوقاية من تعاطي الشباب للمخدرات ". رسالة

ماجستير. جامعة قسنطينة. الجزائر. 2009.

6- داود، علجية. " ارتباط المخدرات بالجرائم " مذكرة تخرج. المدرسة العليا للقضاء.

وزارة العدل.

الجزائر. جانفي 2008.

7- دريفل، سعدة. " تعاطي المخدرات في الجزائر واستراتيجية الوقاية ". أطروحة

دكتوراه. جامعة الجزائر

20. 2010-2011.

- القواميس والمعجم:

1- جابر بن سالم، موسى وآخرون. المعجم العربي للمواد المخدرة والعقاقير النفسية. ط2.

الرياض:

جامعة نايف العربية للعلوم المنية، 2005.

= التقارير والوثائق الرسمية:

1- وزارة العدل. قانون يتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال

والتجار غير المشروعين بها. ط 1. 2005. الجزائر: الديوان الوطني لألشغال

التربوية. _____

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. المادة 09. قانون العقوبات الجزائري.

المراجع الأجنبية: _____